طريق يضاف اليه وهكذا لانه يثبت عنده وليس بعلة معنى لانه ليس
بمؤثر فيه وانما الموثر خروج النجس لكن لما كان الاطلاع على حقيقته
متعذرا وكان العموم المخصوص سببا ظاهرا لخروج النجس اقيم مقامه
ودار الحكم عليه معه اعلم ان هذه الاقسام التي ذكرنا المص هي ستة
اقسام من الاقسام السبعة التي خرجت من التقسيم على الوجه
الذي ذكرنا لان القسم الرابع وهو ما عبر عنه بقوله علة وخبر لا يوجب
علما اما العلة اسما ومعنى لا حكما واما العلة معنى لا حكما ولا اسما
ولكن المص لشبهه بالاسباب جعله قسما اخر كما ذكرنا والقسم الخامس
الذي عبر عنه بقوله ووصف لشبهة الدلالة هو علة معنى لا حكما
ولا اسما وبقي من تلك الاقسام قسم اخر لم يذكره المص وهو العلة حكما
لا اسما ولا معنى وذلك كالشرط الذي تسلم عن معارضة العلة مثل
حضر البئر لتغيير الاقسام ثمانية ويعني من صحة العلة للحقيقة تقدمها
على الحكم قبلها بالحقيقة لان العلة الحقيقية مقارنة مع معلولها زمانا
اتفاقا كما مر لكنه الاصح مع الحاكم والاشاعرة جواز تقدم العلة الحقيقية
الشرعية على معلولها زمانا فذهب المحققون الى وجوب مقارنتها مع
المعلول وهو كما ترى المص واليه اشار بقوله بل الواجب اقترانها
معا كالاستطاعة مع الفعل وذهب بعض الى وجوب تقدمها
بحسب الزمان لان العلل الشرعية موصوفة بالبقاء ولهذا حكم الظواهر
ولهذا بقيت العقود الشرعية بعد موت فلا بد ان يثبت للحكم بعقب
العلة ضرورة كلا فاستحالة لانها لم توجد ذاتها فكيف تثبت الحكم فعقبه
الصحيح ورد على الحاكم لا على المعنى ولهذا سلمنا انه باق فذلك ضرورة

ثلث

ثبت دفعا لحاجة الناس الى الصحيح ولا يثبت البقاء بما اراد به موضع
الضرورة وقد يقام السبب الداعي والدليل مقام المدلول
كالسفر اقيم مقام المشقة ومثال اقامة الدليل مقام المدلول الاخبار
عن الصحة اقيم مقام الصحة ط قول الرجل لامراتين كنت طلقتين فانت
طالق فاذا اخبرت عن الصحة طلقت ولكنه مقتصر على المجلس حتى
لو اخرت خارج المجلس عن الصحة لا تطلق لان المتعاقبين لا يحتملها
يشبه تخييرا من حيث ان فيه جعل الامر الى اختيارها والتخيير
مقتصر على المجلس والفرق بين السبب والدليل ان السبب
لا يخلو عن تاثير له في المسبب والدليل يخلو عن ذلك وانما يكفي
بعدم المدلول لا غير وذلك اما لدفع الضرورة والصحيح كما في
الاستيراء فان الموجب له هو اشتغال رحم الامة بماء الغير فالاصرار
عن فرض ماء واجب لعفوه عمن كان يومن بالله واليوم الاخر
فلا يستبين ماء زرع غيره ولكن لما كان اشتغال رحمها بماء الغير
امرا خفيا اقيم الدليل عليه وهو هروب الملك فيها مقامه
دفعا لضرورة افضاء الناس الى معرفته للحرج عن معرفته لانه
كهروب الملك بتمامه من وطيه ووطيه سبب لاشتغال
رحمها بمائه وتبيع اي غير الكسراء كالخلوة الصحيحة فانها اقيمت
مقام الدخول وكذا النكاح اقيم مقام المعلوق به ثبوت النسب
او للاحتياط اي يكون اقامة السبب مقام المسبب او الدليل
مقام المدلول في ثبوت الحكم لاجل الاحتياط كما في الحكم
الداعي الى الوطئ من النظر وغيره اقيمت مقام الوطئ في